حـــوار:

رد الحـــكومة لا يـــكفى
والشـــعب من حقـه أن يعـــرف كل الحقيقـة

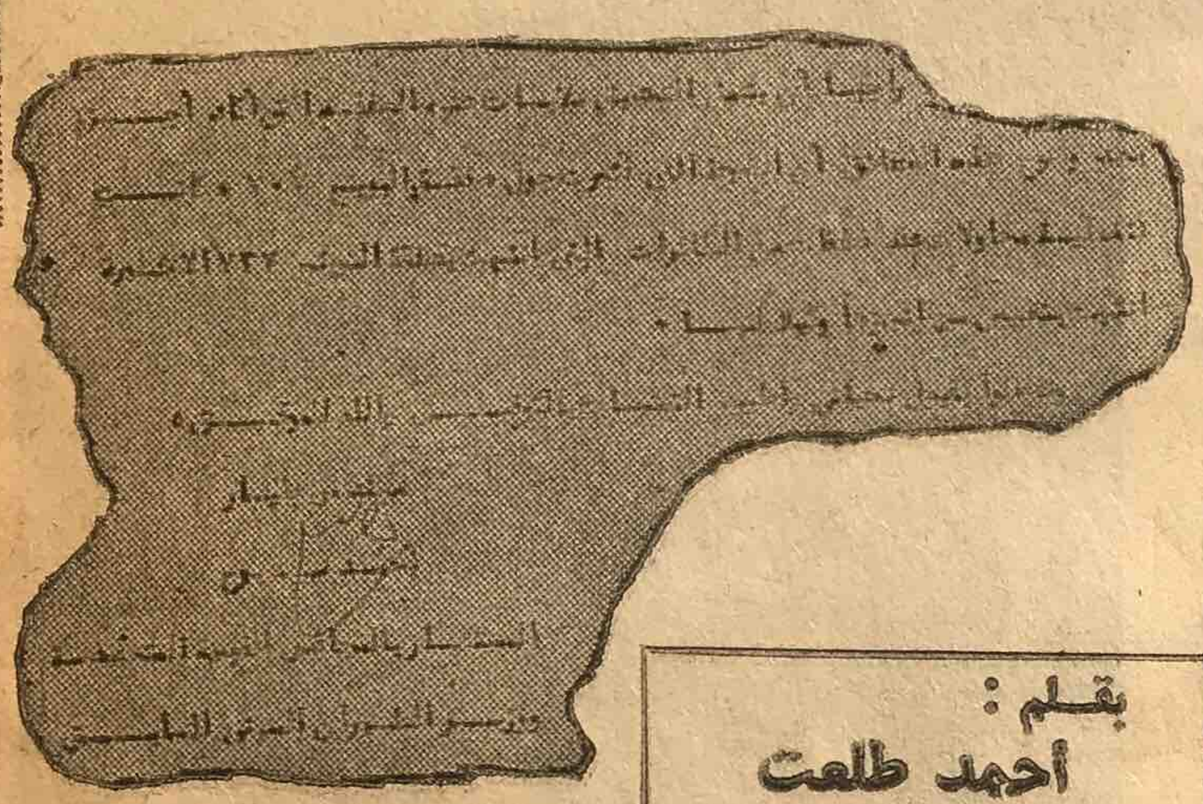

بقلم:
أحمد طلعت
عضو الامانة العامة
لحزب الاحرار

كانت بعض الصحف الاجنبية قد نشرت فى الخارج ان شركة بوينج الامريكية لصناعة الطائرات قد دفعت رشاوى بلغت ٨ر٧ مليون جنيه لترويج مبيعاتها من الطائرات فى منطقة الشرق الأوسط .. ولما كانت هذه الصحف لم تنشر - بطبيعة الحال - اسماء من قدمت اليهم هذه الرشاوى ، ولم تحدد جنسياتهم ، فان الشائعات قد تناولت اسماء عديدة ممن كانت لهم صلة بشراء الطائرات ، أو اولئك الذين توسطوا فى تقديم عدد من الطائرات - من انتاج هذه الشركة - كهدية لمصر ، قامت احدى الدول الصديقة بدفع ثمنها ..

لذلك كان من الطبيعى ان يتقدم احد اعضاء مجلس الشعب من المستقلين - هو المستشار ممتاز نصار - بطلب احاطة الى الحكومة لتعلن موقفها من هذه الشائعات ، والتحقيق من صدق - او كذب - ما نشر فى الخارج ، وهى المهمة الاساسية لعضو فى السلطة التشريعية من خلال مسئوليته الدستورية فى رقابة اعمال السلطة التنفيذية .

شىء يسر المعارضة

وقد ردت الحكومة - فى مجلس الشعب - بلسان وزيرها السيد/ توفيق عبده اسماعيل ، فاكدت (ان ماتم من اجراءات يؤكد براءة كل مصرى ، وليس هناك اى تعاقد لتكون هناك شبهة تدخل لاخذ رشوة)) .

والمعارضة لايسرها اكثر من براءة كل مصرى من اية شبهة للانحراف - مهما كان موقعه او انتماؤه السياسى - لكننا مازلنا نؤكد عدم دقة البيانات التى ادلت بها الحكومة امام ممثلى الشعب ، وسجلت فى مضابطه !! وهى مضابط رسمية ، لايجوز ان يسجل فيها الا كل ماهو صحيح ١٠٠ ودقيق .

وذلك فقد حرصنا - فى كلمة سابقة - على توضيح اوجه التناقض فى رد الحكومة ، وصححنا ماورد فيه من معلومات تفتقد الدقة والحيطة ، وهو ما كان ينبغى على الحكومة ان تحرص عليه مادامت تتحدث امام مجلس الشعب ١٠٠ !!

ثم تفضل السيد/ توفيق عبده اسماعيل وزير السياحة والطيران للرد على ما كتباه فى كلمة نشرتها (الاحرار) فى حينه ، وجاءت مؤكدة لكل ماذهبنا اليه ، وان كانت قد اغفلت التعرض لبعض الوقائع التى مازلنا نراها هامة وحاسمة فى هذه القضية !!

فامام مجلس الشعب قال الوزير حرفيا ((كما انه لم تكن هناك فى عام ٧٦ صفقات او تعاقدات مع مصر وشركة البوينج .. وليس هناك اى تعاقد لتكون هناك شبهة تدخل لاخذ رشوة)) .

وفى الرد على ماكتباه يقول الوزير حرفيا ((اما عن العقد المزعوم فقد طلبت الدولة الصديقة توريد (الفانتوم) مع شركة بوينج بعدد الاعداد والانواع المطلوبة وقيمتها .. وهذا مالم يتم فعلا)) .

ولسنا نجد بين المشتغلين بالقانون من يعرف الفرق بين عقد وبين اتفاق مكتوب يحدد نوع الطائرات وعددها وقيمتها ، فضلا عن اننا نؤكد ان هذا العقد قد وقعه - وفى لندن - الطيار جمال عرفان سيف النصر ، وليس شركة مصر للطيران وقتها !! وممثل شركة بوينج فى مصر الان .

الملايين الضائعة

وقلنا ان هناك نحو ١٤ مليون جنيه من تلك (الهدية) مازالت مجهولة المصير حتى الان ، واكد الوزير ماذهبنا اليه فى رده حرفيا فقال ((وبلغت قيمة الصفقة حوالى ٩٥ مليون دولار ولكن الجهة صاحبة الاهداء رات الاقتصار على لمانى طائرات ٧٣٧ قيمتها ٦٨ مليون دولار)) .

وقلنا ان بعض من كانت لهم صلة بهذه الهدية (المحورة) الى انها تخصصة لشراء طائرات من شركة بوينج بالذات ، وايد الوزير ذلك فقال مانصه ((لم يكن لدينا الخيار فى تفضيل نوع او عدد معين من الطائرات فقد كانت بوينج هى التى ادبرت امر الاهداء كله)) .

وعندما يختار وزير مسئول كلمة (ادبرت) دون غيرها من كلمات اللغة العربية ، فلابد ان يكون هذا الاختيار له دلالة !!

لم ينفرد بقرار

وفى معرض دفاع الوزير عن الطيار جمال عرفان - الذى لم نتهمه فى كلمتنا بشىء - قال الوزير مانصه ((ولكنه احقاقا للحق كان يرجع فى كل خطوه للوزارة ولرئيس الوزراء للدراسة والاقرار ، ولم ينفرد بقرار)) .

والسيد الوزير لابد يعلم ان هناك خمسة من كبار المسئولين السابقين يحاكمون الان امام محكمة الجنايات ، وفى مقدمتهم نائب سابق لرئيس الوزراء ووزير سابق، ومعاون الصفقة التى يحاكمون بشأنها قد صدرت بها موافقة من احد مجالس الوزراء السابقة مجتمعا!!

فالرجوع اذن الى السلطات الاعلى - ليس فى ذاته - كافيا للادانة او البراءة ، وانما الامر فى ذلك كله منوط باحكام القضاء .

ومع اننا نعلم بان الطيار جمال

م. احمد نوح

الطيار جمال عرفان

عرفان قد قدم مؤخرا للسيد/ توفيق عبده اسماعيل صورا لمستندات يحتفظ بها ، ربما كانت وراء دفاع الوزير عنه ، الا اننا لازلنا نؤمن بان الجهة التى ينبغى ان تقدم اليها هذه المستندات هى سلطة التحقيق ، فهى - وحدها - القادرة على الوصول الى الحقيقة بعد سماع اقوال كافة الاطراف ، وتقييم الادلة التى يقدمها كل طرف

وافضل الوزير الرد على ماذهبنا اليه من ان المهندس احمد نوح احمد وزير الطيران الاسبق ، قد تقدم كتابة الى النيابة العامة بمذكرة رسمية تحمل توقيعه .. تضمنت اتهامات خطيرة حول هذه الصفقة، وانه لم يتم التحقيق فى هذا الاتهام حتى الان .

ومقدم البلاغ هو وزير سابق تحمل بمسئولية الطيران المدنى لمدة ثلاث سنوات ونصف ، وضمن التشكيل الوزارى لخمس وزارات متعاقبة ، الامر الذى يقطع بانه رجل لا يمكن ان يلقى الاتهام عفوا !! او يغير تقدير للمسئولية .

وكان الاوفق ان ينتظر الوزير نتيجة هذا التحقيق قبل ان (يقضى) بالبراءة او الادانة !!

غير ان القضية الاساسية المطروحة الان ، هى عدم صحة (ودقة) البيانات التى ادلت بها الحكومة امام مجلس الشعب فى الرد على طلب الاحاطة الذى تقدم به العضو المستشار ممتاز نصار ، وهى البيانات التى سجلت فى مضابط المجلس .

وهذه النقطة بالذات ، جديرة بان يتبناها كل عضو فى مجلس الشعب - بصرف النظر عن انتمائه السياسى - باعتبارها تشكل تهديدا خطيرا للثقة فى المعلومات التى تدلى بها الحكومة امام ممثلى الشعب .

واذا جاز لمسئول فى الدولة ، فى حديث او ندوة صحفية ، ان يذكر جانبا من الحقيقة ، وان يتجاهل جانبا اخر منها ، فانه لا يجوز لوزير يتحدث باسم الحكومة - تحت البرلمان - الا ان يذكر كل الحقيقة، وبكل الدقة ٠٠ والحيدة .

وهذا هو الطريق الوحيد للثقة بين سلطات الدولة والطريق الوحيد - ايضا - لثقة الشعب فى حكومته، فالشعب من حقه ان يعرف ((كل)) الحقيقة !!

وعندما اخفى الرئيس الامريكى الاسبق نيكسون ، شهادته امام الكونجرس ((بعض)) الحقيقة .. كانت فضيحة ووتر جيت !!